دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.3].

سياسة التجنيس بالجنسية الفرنسية في الجزائر فيما بين (١٩١٩ - ١٩٣٩م) وتأثيراتها على الحياة السياسية
قانون ٠٤ فيفري ١٩١٩م أنموذجًا

د. العربي إسماعيل
دكتوراه تاريخ الحركات الوطنية المغاربية
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان
الجمهورية الجزائرية

مُلَخّص
أحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على بعض ممارسات الإدارة الفرنسية في إطار سياستها الاستعمارية، وتتعلق هذه السياسة بتجنيس الجزائريين بالجنسية الفرنسية ومنحهم صفة المواطنة الفرنسية في إطار قانون ٠٤ فيفري ١٩١٩م، الذي كان يخدم الإدارة الاستعمارية أكثر مما يخدم الجزائريين، على اعتبارا أن الفرنسيين قد هدفوا من خلال هذا القانون بصفة خاصة ومشاريع التجنيس الأخرى بصفة عامة، إلى زيادة عدد المجندين في الجيش الفرنسي، زيادة على محاولة استنزاف طبقة دون غيرها (= الفئة المتفرنسة)، تكون هذه الفئة في خدمة الإدارة الفرنسية تحقيقًا للمشروعِ الاستعماري. بالإضافة إلى محاولة تسليط الضوء في هذه الدراسة على تأثيرات هذا القانون على مسار النضال السياسي في الجزائر، من خلال تبيان ردود فعل الوطنيين والزعماء السياسيين وما تركه هذا القانون على الحياة السياسية في البلاد، وقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج التاريخي الوصفي لاستعراض مختلف الأحداث التاريخية، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي بالعودة إلى بعض الإحصائيات التي تعلقت بالدراسات، زيادة على المنهج التحليلي، وهذا من خلال محاولة تحليل ما أوردته مصادر ومراجع البحث. ومن خلال هذه الدراسة البسيطة لمشاريع التجنيس في الجزائر وتأثيراتها السياسية، والتطرق إلى قانون ٠٤ فيفري ١٩١٩م كأنموذجٍ للدراسة، توصلنا إلى عدد من النتائج حيث شغلت مسألة التجنس حيزًا كبيرًا من اهتمام الجزائريين، وهذا من منطلق أن المسألة تخص قيم المواطنة والقومية والانتماء العربي والإسلامي، بالإضافة إلى ما في المسألة من مساس للشخصية القومية والإسلامية.

بيانات الدراسة:
تاريخ استلام البحث: ١٤ سبتمبر ٢٠٢٠
تاريخ قبـول النشـر: ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٠

كلمات مفتاحية:
السياسة الاستعمارية؛ مشاريع التجنيس؛ قانون ٠٤ فيفري ١٩١٩م؛ تأثيرات التجنيس؛ الحياة السياسية

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.21608/KAN.2020.205314

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
العربي إسماعيل. "سياسة التجنيس بالجنسية الفرنسية في الجزائر فيما بين (١٩١٩ - ١٩٣٩م) وتأثيراتها على الحياة السياسية: قانون ٠٤ فيفري ١٩١٩م أنموذجًا".- دورية كان التاريخية.- السنة الثالثة عشرة- العدد الخمسون؛ ديسمبر ٢٠٢٠. ص ١٢٩ – ١٤٤.

Official website: http://www.kanhistorique.org
Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: ismaillarbi2017@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Inquiries: info@kanhistorique.org

Open Access This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشرت هذه الدراسة في دَورِيةُ كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

اتبعت السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر العديد من السياسات والاستراتيجيات التي كانت تهدف من ورائها إلى فرض سيطرتها المطلقة وإحكام قبضتها على ذلك البلد، وقد كانت سياسة تجنيس الجزائريين بالجنسية الفرنسية وإلحاقهم- بالحظيرة الفرنسية- من بين إحدى تلك السياسات التي اتبعتها الفرنسيون، ولعل قانون ٠٤ فيفري ١٩١٩م هو أنموذج من بين سياسات التجنيس التي جاءت بها الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وهو ما يدفعنا بالبحث في مضمون هذا القانون وتأثيراته على الحياة السياسية في الجزائر كإشكالية لهذه الدراسة، التي نهدف من خلالها إلى تبيان الأثر الذي تركته سياسته التجنيس بالجنسية الفرنسية على الحياة السياسية في الجزائر، وهذا من منطلق الأهمية البالغة التي يكتسيها الموضوع، باعتباره موضوعًا حيويًا يميط اللثام عن إحدى استراتيجيات وسياسات الاستعمار الفرنسي التي تهدف إلى إذابة العنصر الجزائري في- الحظيرة- الفرنسية، وهذا في إطار ما يسمى بالقضاء على الكيان والهوية الجزائرية.

أولاً: السياق العام لاستصدار قانون ٠٤ فيفري ١٩١٩م

مما لا شك فيه أن لكل حادثٍ تأثيره النفسي والاجتماعي، مثلما هو الحال بالنسبة للحرب العالمية الأولى[١] والتي شكلت نقطة مفصلية في مسار ووقائع الأحداث في تاريخ الجزائر المعاصر، حيث تركت آثارًا وانعكاساتٍ على مظاهر الحياة في المنطقة، فعلى الرغم من إسهامات الجزائريين الفعالة في الحرب[٢] إلا أنها كانت بعيدة عن المسرح السياسي العالمي، على اعتبار أن الجزائر مستعمرة فرنسية وأن كل ما تقدمه ينطوي تحت خدمة- الوطن الأم-.[٣] ومع نهاية الحرب، وبعودة الجزائريين المشاركين فيها إلى بلادهم، حيث ساهمت تلك الحرب في تخمر الأفكار، الأمر الذي دفع بهؤلاء إلى التفكير في مستقبلهم ومستقبل وطنهم، عبر ركوب أمواج النشاط والنضال السياسي، الأمر الذي ساهم في ظهور شخصيات تأثرت بتجارب الحرب أولا، كما أثرت كل تلك الأحداث في الحياة السياسية الجزائرية[٤] إلى جانب ذلك نجد نشوء الصحافة [٥] (=بداية النشاط الصحافي كوسيلة من وسائل الحركة الوطنية) في الجزائر ثانيا. فالمتتبع لمجريات الأحداث ووقائع الحرب وانعكاساتها على الجزائريين، سيلاحظ التطورات السياسية التي عرفتها البلاد جراء الأحداث التي تزامنت مع تلك الحرب الضروس، من الثورة البلشفية وهجرات العمال ونشاط نقاباتهم، زيادة على انتصارا القوميات الأوربية بفعل ما أقرته مبادئ ويلسن Wilson[٦] الأربعة عشر، وهو ما ساهم في تغيُّر مجريات الأحداث في جزائر ما بعد الحرب.[٧]

وفي خضم تلك الأحداث، طالب- الأهالي- بمعية المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي بالحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون، وهي الفكرة التي تخمرت مع نهاية الحرب، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى المطالبة بصورة خاصة في إشراك ممثليهم في الحياة السياسة، بإدراجهم في المجالس المنتخبة، خاصة المجالس المحلية منها، وهذا بانتخاب ممثلينَ ونوابٍ يتمتعون بما يتمتع به الممثلون والنواب الفرنسيون.[٨] وقد وجد البعض في إقرار مبدأ الخدمة العسكرية بمقتضى قانون التجنيد الإجباري سنة١٩١٢م، حجة متينة للمطالبة بإدخال إصلاحاتٍ في الجزائر، موازاةً مع مشاركة الجزائريين في الحرب دفاعًا عن فرنسا، ولذلك خصصت جريدة الوقت-le temps عديد المقالات التي كان لها الأثر البالغ في كل من فرنسا والجزائر، حيث طالب بعض المعتدلين في تلك المقالات بالتساوي في الحقوق بين الفرنسيين والجزائريين، إلى جانب المطالبة بحق التمثيل النيابي في المجالس الفرنسية المنتخبة.[٩]

وبالتالي، فإن انخراط الجزائريين في الحرب وتعليق المجندين من-الأهالي- آمالاً كبيرة على جهودهم المبذولة فيها، كان الهدف منه تحقيق- نوع من الإيجابية-، الشيء الذي جسده الأمير خالد[١٠] من خلال العريضة[١١] التي تقدم بها رفقة وفدٍ إلى الرئيس الأمريكي ويلسن، بمناسبة انعقاد مؤتمر الصلح سنة ١٩١٩م بباريس، والتي ظلت حبرًا على ورقٍ بالنسبة للرئيس المذكور[١٢]، وعليه خاب أمل الوفد، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، حيث وصل إلى تهديد أعضاءه بالمتابعة القضائية.[١٣] هذا، ولم تُعَدِل ح ع ا مواقف الفرنسيين، فقد مُدِحَ الجزائريون المجندون من غير الاعتراف بما أكسبتهم تضحياتهم من حقوقٍ سياسيةٍ، ففي هذا الصدد صرح مارسيل سان جرمان- Marcel SAINT GERMAIN "نائب وهران بمجلس الشيوخ" قائلاً: "..، قام الأهالي بواجبهم نحونا واستحقوا المجازاة، ولكن، هل من الضروري أن نلتجئ من أجل ذلك إلى إجراءات التهور !!".[١٤] وعلى الرغم من معاناة الجزائريين وما قدموه من تضحيات في الحرب، فيمكن القول أنهم انتفعوا من ذلك عبر اكتساب المزيد من الوعي السياسي، ما يفسره- بروز الحركة الوطنية بقيادة الأمير خالد-مُؤَزَرَةً بالأفكار السياسية الجديدة التي ملأت العقول، عند

انتهاج الأمير خالد نهجًا مُكمِّلاً لحركة الشباب الجزائري[١٥] قصد التخلص من سياسة الإقصاء- والإدماج- المنتهجة من طرف الفرنسيين.[١٦]

هذا، وقد أطلقت السلطات الفرنسية خلال الحرب العديد من الوعود للجزائريين، بتوسيع دائرة الهيئة الانتخابية وتخفيف الضرائب إضافة إلى تمثيل أوسع.. وقد بقيت كل هذه الإصلاحات محل انتظارٍ، وما تم إدخاله منها، فهو ضمن سياسة فرنسا المجحفة[١٧] الأمر الذي يفسره مرسوم ٣٠ نوفمبر ١٩١٨م، والذي أسّس للمساواة الضريبية عن طريق إلغاء الضرائب العربية.[١٨] وبالموازاة مع الظروف والأسباب والأحداث (= على المستوى الداخلي) المذكورة آنفًا، لا يمكن إغفال ما كان يتزامن مع تلك الأحداث على المستوى العالمي (= على المستوى الخارجي)، والتي أدت بفرنسا إلى إقرار- الإصلاح- في الجزائر، وهو ما نلمسه في الضغوطات الخارجية من أجل ذلك (= تلك الإصلاحات) كضغوطات الدعاية الألمانية والعثمانية، زيادة على بعض الثورات التحررية وإقرار مبدأ تقرير المصير.[١٩] وفي هذا الإطار، أقرت السلطات الاستعمارية مجموعة من المراسيم والقوانين مثل مرسوم٠٧ سبتمبر ١٩١٦م[٢٠]، وبعده بأسبوعٍ، صدر مرسوم يقضي بتزويد فرنسا بـ ٧٨ ألف عامل، الأمر الذي أثار حفيظة الجزائريين الذين رفضوا التجنيد، ورفضوا خدمة بلدٍ يرفض إنصافهم ومنحهم حقوقهم السياسية، وعلى هذا الأساس قامت عدة ثورات متفرقة في الجزائر كرد فعل عن تلك السياسة.[٢١]

هذا، ولعل ما ساهم في إدخال بعض-الإصلاحات-كذلك من عواملَ وأسبابٍ تخص الجزائر، تلك الثورات والانتفاضات التي قادتها الحركة السياسية، إلى جانب اللوائح والعرائض المطلبية التي رفعها الشباب الجزائري إلى السلطات الفرنسية في العاصمة باريس، والتي تضمنت مجموعة من المطالب المتنوعة التي تهدف إلى إصلاح أوضاع الجزائريين، وتحقيق آمالهم وطموحاتهم.[٢٢] كما سبق تلك الاحتجاجات وُفُودٍ وعرائضَ أرسل بها إلى رئيس الجمهورية الفرنسية بوانكاريه-POINCARÉ[٢٣] حيث اتسمت بلهجة الاعتدال في مخاطبة السلطات الفرنسية، زيادة على استخدام الصحافة للتعبير وخاصة الفرنسية منها، وقد تزامن ذلك مع اتساع دائرة الاحتجاج والمظاهرات كما سبق الذكر[٢٤]، وهو ما- أقنع فرنسا بأن دوام الحال في الجزائر من المحال، على اعتبار أن الاحتفاظ بالحالة الراهنة غير ممكن-، وأن كل هذا سوف يؤدي إلى فقدان الجزائر.[٢٥]

وبهذا، وُضِعت فرنسا أمام الأمر الواقع، اعتبارا من الوقائع والظروف التي دفعت بها إلى إدخال بعض- الإصلاحات- إلى الجزائر، الشيء الذي انتقد فيه سعد الله وبشدة كلام (TOYNBEE) توينبي[٢٦] حول تلك الإصلاحات التي اعتبرها نتيجة للمبادرة الفرنسية، وليست نتيجة لأي ضغط من أي حركة سياسية منظمة من طرف -الأهالي-، واعتبر سعد الله أن تلك الإصلاحات هي في الأساس محطةَ وصولٍ لرحلةٍ بدأت سنة ١٩١٤م.[٢٧] وعلى هذا الأساس، فقد كانت وزارة الحربية أول من فكر في منح الجنود الجزائريين صفة المواطنة الفرنسية التي وُعِدوا بها منذ أوت ١٩١٤م، ولهذا سجل كاتب الدولة للشؤون الخارجية آبل فيري-Ferry Abel[٢٨] القضية في جدول الأعمال لتاريخ٣١ديسمبر١٩١٤م، فيما نَوَّهَ بالدور البارز للجنود الجزائريين في سبيل فرنسا، مذكرًا بأن بلده تَعتبِر ذلك دَيْنًا على عاتقها.[٢٩]

وعلى هذا الأساس، سجلت السنوات العشر الأولى بعد نهاية الحرب (١٩١٩م-١٩٢٩م)- تطورا ملموسا بالنسبة للأهالي- كما سبق الذكر تحت تأثير الإقامة في فرنسا جراء التجنيد والهجرة للعمل والانخراط في النقابات، وأصبح هؤلاء (= الأهالي) أقل جمودا وأقل طواعية مما كانوا عليه، الأمر الذي أدى إلى نوع من الوعي، من منطلق الاعتراض بالحجج والعرائض والوفود إلى جانب الانخراط في الجمعيات- والشُعَبِ الحزبية-.[٣٠] وعليه، ففي سنة ١٩١٨م قدمت السلطات الاستعمارية ممثلة في حكومتها، مشروعا خاصا يقضي بإدخال بعض الإصلاحات إلى الجزائر، والذي (= المشروع) كان قد سبقه العديد من المشاريع التي تصب في قالب واحد، أبرزها مشروع موتيه[٣١]-MOTET[٣٢]، والذي تمخض عنه إصلاحات ١٩١٩م، حيث فتحت تلك الإصلاحات المجال أمام النخبة الجزائرية للتعبير عن مواقفها.[٣٣]

وعلى هذا الأساس، ومع مستهل السنة البرلمانية، درست غرفة النواب في٠٧ نوفمبر ١٩١٨م مشروع جونار- JOUNARD[٣٤] الذي دار نقاش كبير حوله بين مؤيدٍ ومعارضٍ، حيث نادى البعض من مؤيدي المشروع بالسماح للمنتخبين- الأهالي- بالتصويت في نفس القائمة الانتخابية الفرنسية، ويبدو أن ليس للأمر أهمية، اعتبارًا من زيادة القاعدة الانتخابية لا زيادة أو إدراج نوابٍ من الجزائريين في المجالس المنتخبة، ولعل في ذلك تعبير عن تأسف أنصار الاندماج.[٣٥] وبالتالي، فبفضل نضال الحركة الوطنية الجزائرية[٣٦]، وضغوطات بعض الفرنسيين ذوي الضمائر الحية، خاصة بعد مشاركة الجزائريين في ح ع١ إلى جانب فرنسا و- كمكافأة[٣٧]- على ذلك، تم إدخال بعض الإصلاحات[٣٨] إلى الجزائر

متمثلةً في قانونِ إصلاحاتِ ٤٠ فيفري ١٩١٩م، والذي جاء ببعض المبادئ الخاصة بالعلاقات الجديدة بين الجزائريين وفرنسا.[٣٩]

ثانيًا: قانون ٤٠ فيفري ١٩١٩م، سؤال المحتوى

أدت جهود العمال والجنود الجزائريين وتضحياتهم خلال ح ع١ علاوة على موجة الغضب التي سادتِ الجزائرَ، في ظل قيام اليسار الفرنسي[٤٠]، بتأييد حركة الإصلاح في الجزائر في ظل رفض جورج كليمنصو[٤١]-Georges Clemenceau، الإذعان لسلطة الكولون وضغوطاتهم[٤٢] لإدخال تلك الإصلاحات[٤٣] التي أكثر ما يقال عنها أنها إصلاحات - معتدلة-.[٤٤] أدخل كليمنصو بعض التعديلات على القانون[٤٥] من أجل- تحسين العلاقة الفرنسية الجزائرية التي سادها التوتر طيلة القرن ١٩م-، وقُدِّمَ القانون على أساس أنه هدية للجزائريين ومكافأة لهم جراء تفانيهم في جبهات القتال في ح ع١، حيث يُمَّكن هذا القانون لهؤلاء دخول- الحظيرة- الفرنسية، وهي في الأصل محاولة لتسهيل مهمة الاستعمار، على اعتبار أن من أدمِجوا تم توظيفهم في خدمة إدارة الاحتلال.[٤٦]

هذا وقد قام كليمنصو بتعديل القانون، وخاصة فيما تعلق الأمر بعلاقة الجزائريين بفرنسا والتي عرفت تقهقرا طيلة ق١٩م، واعتبر القانون- هدية- للجزائريين المشاركين في الحرب العالمية الأولى[٤٧]، فبعد مشاورات عديدة بين الحاكم العام في الجزائر وكليمنصو، بادرت الحكومة الفرنسية في فيفري ١٩١٩م إلى اتخاذ قرارات سياسية لترضية الجزائريين الذين كانوا ينادون بإصلاحات من جهة وتعترف لهم بالدور الفعال الذي قاموا به خلال ح ع١ من جهة أخرى، وتمثل هذا القرار في منح التصويت في الانتخاباتالمحلية لقرابة ٤٢١٠٠٠ جزائري، وإعطائهم ما كان للفرنسيين من امتيازات.[٤٨]

أصدرت سلطات الاستعمار الفرنسي قانون فيفري ١٩١٩م، والذي يحتوي على شطرين اثنين، يضم كل شطر مجموعة من المواد، فبالنسبة للشطر الأول من القانون الذي حمل عنوان " كيفية تمتع الجزائريين بالمواطنة الفرنسية" ضم ١١ فصلا[٤٩]، جاء الفصل الأول بعنوان: الوطنيون الجزائريون المسلمون يسوغ لهم التجنس بالجنسية الفرنسية التامة عملا بأحكام قانون مجلس الشيوخ (= القرار المشيخي) الصادر في ١٤ جويلية ١٨٦٥م وبموجب القانون الحالي، في حين جاء الفصل الثاني بعنوان: كل وطني جزائري مسلم ينال بطلبه الجنسية الفرنسية التامة إذا توفرت فيه مجموعة من الشروط، أما بالنسبة للفصل الثالث فقد أقر بأن الوطني الجزائري المسلم الذي يريد التجنس بالجنسية الفرنسية التامة طبق هذا القانون، يجب عليه أن يوجه إلى قاضي الصلح (= الجوج دبي) أو الحاكم القائم مقامه طلبا في نسختين، ويضيف مجموعة من المستندات والوثائق، في حين بين الفصل الرابع أن من قدم ذلك الطلب فإنه بعد شهر يُستدعى إلى المحكمة قصد التحقيق في تلك الوثائق، وبخصوص الفصل الخامس فقد بيَّن أن كل محل سكنى طالب التجنس في فرنسا أو أحد مستعمراتها أو المقاطعات التابعة لها من المحميات، فإنه يتوجه إلى محكمة الصلح في محل بلدته الأصلية من اجل النظر في طلب التجنس.

بالإضافة إلى ذلك، حوا الفصل السادس أنه بعد مُضِيِّ شهرين من يوم تسجيل الطلب في مكتب المحكمة الأهلية بحيث لم يقع عليه أي اعتراض من طرف الوالي أو وكيل الدولة عملا بالفصل السابع أو الفصل الثامن من هذا القانون، وفيما يخص الفصل السابع فقد تضمن أنه في حالة إذا ما وقع اعتراضٌ من طرف الوالي العام أو وكيل الدولة وجرى الإخبار به في الآجال المحددة بمجرد بطاقة مرسلة إلى كاتب المحكمة الأهلية، فإن هذا المحكمة تنظر في صحة الاعتراض بكونه مبنيا على عدم شرط من الشروط المنصوص عليا في الفصل الثالث، أو على تعمير ذمة الطالب بحكمٍ لارتكابه فعلا من الأفعال المذكورة في ذلك الفصل نفسه، ثم إن المحكمة تنعقد في أجل شهر انعقادا علنيًا لقبول ذلك الطلب الاعتراض أو رفضه، وفي حالة رفضه يصرح بأن الطالب مقبول في الجنسية الفرنسية.

وعن الفصل الثامن ففي نفس الشهرين المقرر بالفصل ٦، فإنه يجوز للوالي العام أن يصدر أمرًا بعد المحاورة فيه بمجلس الولاية وموافقة وزير الداخلية عليه يعترض به على تصريح المحكمة المنصوص عليه في هذا الفصل نفسه بدعوى أن طالب الجنسية الفرنسية غير أهل لها وإذ ذاك يصير الطلب الملغى بتلك الحيثيات لا يمكن تجديده إلا بعد مضي خمس سنوات، فيما حوا الفصل التاسع فحوى الاستئناف إلى المحكمة العليا لنقض الأحكام في الحكم الصادر من محكمة المطلب الأول بأنه مفتوح سواء لوكيل الدولة أو لطالب التجنس، وبه يتوقف الطلب وتقديم الاستئناف إلى المحكمة العليا المذكورة وحكمها فيه يقع بالوجوه والأحوال المنصوص عليها في الآمر الدولي الصادر في ٢٠ فيفري ١٩١٤م والإعلامات بالاستئناف توجه إلى وكيل الدولة أو تصدر منه.

وفيما تعلق بالفصل العاشر بالرسوم الشرعية التي تعفى من حق الطابع وتسجل مجانا وملخصات عقود الازدياد والزواج تعطى مجانا أيضا في أوراق مطلقة إما لطالبها أو لقاضي

الصلح، ويكتب في أعلى تلك الأوراق أنها استخرجت لتلك الخصوصية فقط، ولا يجوز استعمالها في غير ذلك من وجوه الاستعمال، وعن الفصل الحادي العشر فقد تعلق بنتائج الأحكام الصادرة بمقتضى الفصول ٦، ٧، والفصل ٩، وهي النتائج التي علقها قانون مجلس الشيوخ (= القرار المشيخي).

أما بخصوص الشطر الثاني فقد جاء بعنوان: "النظام السياسي- للأهالي- المسلين الجزائريين غير المواطنين الفرنسيين" ضم هو الآخر ٥ مواد[٥٠]: نصت المادة الأولى من هذا الشطر أو الفصل الثاني عشر. على أن الوطنيين الجزائريين المسلمين الذين لم يطلبوا الاتصاف بالجنسية الفرنسية، فَيَنُوبُ منهم في جميع مجالس المناظرة بالبر الجزائري أعضاء منتخبون بالوجه والحقوق التي هي للأعضاء الفرنسيين، مع استثناء أحكام الفصل ١١ من القانون النظامي الصادر في ٢٠ أوت ١٨٧٥م، هذا وقد جاء الفصل الثالث عشر ليُبَيِّنَ أن الأوامر الدولية تصدر في تنظيم الدائرة الانتخابية الوطنية الإسلامية وفي أسلوب انتخاب الأعضاء الذين ينوبون من المسلمين في كل المجالس، ولا يسوغ لمن يُنْتَخَبُ عضوًا في المجلس البلدي أو مجلس العمالة أو مجلس النيابات المالية أن يكون موظفا في وظيفة قائد أو أغا أو باشاغا أو خوجة في بلدة مختلطة أو خوجة في قسمة من قسمات العمالة أو حارس أو شرطي أو فارس في بلدة مختلطة.

وبخصوص الفصل الرابع عشر. فقد عُنِي بالوطنيين غير المتجنسين بالجنسية الفرنسية بحيث يجوز توليتهم في الوظائف والمناصب العمومية بالوجه الذي يجوز في ذلك للفرنسيين، وبشروط الأهلية المطلوبة من الفرنسيين، إلا أنه سيصدر أمر من الدولة بتعيين عدة وظائف دولية لا يجوز للمسلمين أن يتولوها ما لم يكونوا متجنسين بالجنسية الفرنسية التامة، وإن الوطنيين المسلمين الذين سيستفيدون في القائمات الانتخابية لا يسوغ الحكم عليهم فيما يخص المخالفات والجنح إلا بارتكابها من الأفعال ما يرتكبه الفرنسيون أصالة أو تجنسا، ولا يحكم عليهم في ذلك إلا المحاكم التي تحكم على الفرنسيين ما عدا الأمور الخصوصية المتوسل بها بحماية الغاب وحفظه بمقتضى قانون ٢١ فيفري ١٩٠٣م، وما عدا أحكام قانون يوم ١٤ جويلية ١٩١٤م المتعلق بالنفي تحت مراقبةٍ خصوصيةٍ.

وقد تطرق الفصل الخامس عشر إلى أنه في كل دوار مُكَوَّنٍ عملا بقانون مجلس الشيوخ (= القرار المشيخي) الصادر في ٢٢ أفريل ١٨٦٥م، وفي كل قسم من أقسام الوطنيين المسلمين له جماعة ينوب عنه قانون ينتفع في خدمة الطرق والآبار والعيون وغير ذلك من الأعمال التابعة للعامة المفيدة الصالحة لسكان الدوار. هذا وقد جاء الفصل السادس عشر والأخير من هذا القانون ليبين أن أحكام هذا القانون يجري به العمل في جميع الوطن المدني بالبر الجزائري.

وقد صدر القانون في الجريدة الرسمية الفرنسية ل يوم٦ فيفري١٩١٩م، **حيث ضم المواد الآتية**[٥١] والتي تسمح-للأهلي- الجزائري التمتع بالمواطنة الفرنسية، ومنه الحصول على حق الانتخاب[٥٢]:

- السماح للجزائريين بالتجنس بالجنسية الفرنسية بشرط التخلي عن أحوالهم الشخصية.
- إلغاء القوانين الأهلية الزجرية في الشمال والجنوب.
- إلغاء الضرائب المعروفة باسم الضرائب العربية.
- إلغاء القانون التعسفي الذي كان يمنع الجزائريين حق الرعي في الغابات، ويفرض عليهم حراستها مجانا، وغرامة جماعية ما إن حدث حريق مهما كان السبب.
- وضع حد لنهب الأراضي الشخصية وأراضي القبائل والأعراش الجماعية.
- منح حق الانتخاب والترشح لكل جزائري مستوفٍ **لجملة من الشروط منها**[٥٣]:

- تأدية الخدمة العسكرية.- حامل للنياشين أو مالك للأرض.

- أن يكون موظفا أو تاجرا أو حاملا لشهادة تعليم متوسطة أو عليا.

وقد نص قانون فيفري١٩١٩م كذلك بالسماح لبعض الجزائريين بالتجنس بالجنسية الفرنسية، مع التخلي عن أحوالهم الشخصية[٥٤]، **وبخصوص التجنس فقد اشتُرط**:

- بلوغ سن ٢٥ سنة من العمر، كما يجب أن يكون أعزبًا أو متزوجًا من زوجة واحدة.

- التمتع بالحقوق السياسية بعدم محاكمته من قبل بجريمة.

- المكوث في بلدية الإقامة أو في مستعمرة أو مقر محمي فرنسي لمدة سنتين.[٥٥]

وقد بدت هذه الشروط بسيطة في ذهن المشرع الفرنسي، الأمر الذي أدى به إلى صياغة شروط أخرى مكملة للشروط السابقة الذكر، والتي يجب توفر أحدها لطلب المواطنة الفرنسية[٥٦]، منها[٥٧]:

- الخدمة في الجيش أو البحرية الفرنسية مع شهادة حسن السلوك تمنحها له السلطات العسكرية.

- معرفة القراءة والكتابة باللغة الفرنسية، وأن يكون من أصحاب الأملاك، مزارع في الريف أو مالك من الملاك في المدينة بتقديم عقود تثبت ذلك، أو إيصالات عن دفع الضرائب لمدة سنة.
- أن يكون موظفًا أو متقاعدًا، أو من المنتخبين لشُغل منصب عام، وأن يكون حائزًا على أحد الأوسمة الفرنسية.
- أن يبلغ ٢١سنة من العمر، وأن يكون لأب جزائري هو الآخر تجنس بالجنسية الفرنسية.

وبناءً على قانون الرابع فيفري ١٩١٩م، فقد تجنس من الجزائريين قرابة ٢١٣١- أهلي-، وهذا خلال الفترة الممتدة ما بين فيفري ١٩١٩م الى غاية ديسمبر ١٩٣٨م[٥٨]، وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول الآتي:

الجدول ١: عدد المتجنسين وفق قانون ٠٤ فيفري ١٩١٩، من عام ١٩١٩م إلى ١٩٣٨م.

السنوات	المتجنسون وفق قانون ٠٤ فيفري	السنوات	المتجنسون وفق قانون ٠٤ فيفري
١٩١٩	١٣,	١٩٢٩,	١٥٣.
١٩٢٠	٣٩,	١٩٣٠,	١٥٢.
١٩٢١	٥٥,	١٩٣١,	١٢٠.
١٩٢٢	٦٧,	١٩٣٢,	١٢٧.
١٩٢٣	٢٨,	١٩٣٣,	١٢١.
١٩٢٤	٩٢,	١٩٣٤,	١٤٧.
١٩٢٥	٥٥,	١٩٣٥,	١١٢.
١٩٢٦	٦٢,	١٩٣٦,	١٤٢.
١٩٢٧	١٢١,	١٩٣٧,	١٤٨.
١٩٢٨	٨٧,	١٩٣٨	١٩٠.
المجموع	٢١٣١.		

المصدر: عايدة حباطي، (٢٠٠٣- ٢٠٠٤)، ص ١٢٧.

من خلال الجدول نلاحظ تطورًا مستمرًا في عدد المتجنسين، ويمكن توضيح ذلك عبر المنحنى البياني الآتي:

الشكل (١)، منحنى بياني يمثل تطور عدد المتجنسين في الجزائر في فترة ما بين الحربين وفقًا لقانون الرابع فيفري ١٩١٩.

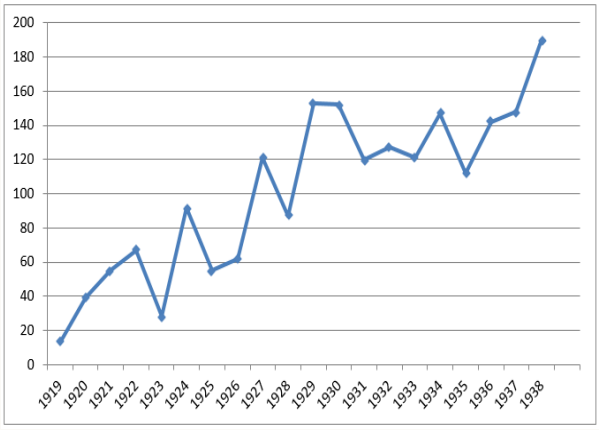

المصدر: (رُسِمَ المنحنى بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه).

من خلال المنحنى البياني، نلاحظ تطور عدد المتجنسين من- الأهالي- المسلمين بالجنسية الفرنسية، حيث كان عددهم سنة ١٩١٩م ١٣ متجنسًا، ليرتفع هذا العدد إلى ٦٧ سنة ١٩٢٢م، ليعرف تراجعًا في السنة التي تليها بـ ٢٨ متجنسا، ليرتفع من جديد إلى غاية بلوغ عدد المتجنسين ١٩٠ متجنسًا مع حلول سنة ١٩٣٨م. ومما يلاحظ على المنحنى كذلك ارتفاع عدد المتجنسين في السنوات التي أعقبت ١٩٢٩م وربما يرجع ذلك إلى تسهيل إجراءات التجنس من طرف الإدارة الاستعمارية الفرنسية.

ثالثًا: قراءة في قانون الرابع فيفري ١٩١٩م

نميز في هذا القانون شقين اثنين، بين توسيع الدائرة الانتخابية[٥٩] من جهة، واكتساب المواطنة الفرنسية بالنسبة للجزائريين الذين تخلو عن أحوالهم الشخصية من جهة أخرى. وبالحديث عن الانتخابات يمكننا القول إن القانون قد وسع قليلاً من التمثيل النيابي[٦٠] بالمجالس المنتخبة خاصة منها البلدية[٦١]، وبالحصول على صفة المواطنة لدى البعض، ترتب عنه زيادة في القاعدة الانتخابية، يمكن تفسيرها بالجدول الآتي[٦٢]:

الجدول٢:: مقارنة عدد المنتخبين المسجلين في سنة ١٩١٤م بالمنتخبين المسجلين في عام ١٩١٩م.

السنة	في عام ١٩١٤م:	مع حلول سنة ١٩١٩م:
الناخبون:	٧١٩ ناخبًا	٩١٧ ناخبًا.
المستشارون في البلدية:	٦ مستشارين	١٢ مستشارًا
المستشارون العامون في المحافظة:	٦ مستشارين	١٠ مستشارين

لا يمكن إغفال ما جاءت به هذه الإصلاحات، من خلال رفع عدد الناخبين الجزائريين من ٤٠ألف إلى ٤٠٠ ألف منتخِب، وعلى هذا الأساس أصبح للجزائريين الحق في انتخاب ممثليهم في المجالس الانتخابية العامة[٦٣]، وقد أصبح- الأهالي- بمقتضى ذلك ينتخبون مستشاريهم في المجالس العامة، شريطة ألا يتجاوز عدد المنتخبين الربع.[٦٤] كما أن هذه الإصلاحات زادت من عدد النواب المسلمين[٦٥] في المجالس البلدية إلى ٤٠ نواب لكل بلدية تضم بين ١٠٠ و١٠٠٠نسمة، في ظل عدم تجاوز عدد النواب المسلمين١/٣ المجلس، مقارنة مع ١٨٨٤م، حيث لم يكن العدد يتجاوز١/٤ المجلس، وإذا رفع القانون من عدد النواب في المجالس العامة فقد تم تحديده أيضا بألا يتجاوز العدد ١٢نائبًا في كل مجلس عام، وبالتالي كرَّس القانون طرح الإدارة الاستعمارية دون تحقيق الديمقراطية.[٦٦]

وعلى هذا الأساس، فقد تضاربت الآراء حول هذه الإصلاحات التي اعتبرها البعض إصلاحًا هامًا، فيما اعتبرها البعض الآخر عملاً ضئيلاً، فمن جهة زاد من القاعدة الانتخابية ووسع القسم الانتخابي الجزائري كما سبق الذكر، وبالمقابل وضع القانون عراقيلا جمة أمام حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية، فيما اعتبره تُوِيَنْبِي تشريعا محافظا، في ظل عزوف البعض عن التجنس بحكم رؤية الجزائريين لذلك المتجنس الذي يعتبر خِسيسًا.[٦٧] غير أن فرحات عباس[٦٨]عبّر عن قانون ١٩١٩م أنه متنفس للتمثيل النيابي للمسلمين، على اعتبار أنه فسح المجال أمام الجزائريين لتمثيلهم من طرف جزائريين يدافعون عن مصالحهم ويتولون انشغالاتهم، وهو الأمر الذي عبر عنه فرحات عباس في العديد من المقالات الصحفية، عبّر من خلالها عن استبشاره بهذه البادرة.[٦٩]

إلا أنه ما يعاب على قانون الرابع فيفري ١٩١٩م، هو عدم التساوي في عدد أعضاء المجالس المنتخبة بين الجزائريين والفرنسيين وهو ما اعتبر إجحافًا، من منطلق أن عدد النواب الجزائريين في تلك المجالس، لا يمثل سوى ١/٣ من النواب في المجلس البلدي ككل، أي١٢نائبًا من أصل ٤٨نائبا والبقية هم نواب فرنسيون، وهذا دليل على الإجحاف الممارس من طرف الإدارة الاستعمارية في حق الجزائريين، بالإضافة إلى اعتبارها إصلاحات واهية.[٧٠] وبالتالي، فقد جاء قانون ١٩١٩م بإصلاحات محدودة، وسع فقط كما سبق الذكر من الهيئة الانتخابية كما زاد عدد النواب المسلمين إلى ٤ أعضاء لكل١٠٠إلى١٠٠٠نسمة إلى غاية ٢٠ عضوًا في البلديات التي بلغت ١٥٠٠١فأكثر[٧١] كما زاد من سلطات النواب، في ظل عدم السماح للنواب المسلمين المشاركة في انتخابهم لتلك المناصب السلطوية، كما بقيت نسبة١/٣ إلى غاية ١٩٤٤م.[٧٢] أما بالنسبة للشطر الثاني من القانون، والذي يخص التجنس[٧٣] أو ما يعرف بدخول المواطنة الفرنسية، فقد جاء قانون ١٩١٩م مكملاً للقرار المشيخي١٨٦٥م، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وهذا بالرجوع إلى المادة الأولى من هذا القانون (= قانون ٤٠ فيفري ١٩١٩م)، والتي جاءت كما يلي: "يمكن - لأهالي- الجزائر الحصول على صفة المواطن الفرنسي- بموجب إجراءات القرار الصادر في ١٤جويلية ١٨٦٥م، وهذا القانون (= قانون ٤٠ فيفري ١٩١٩م)".[٧٤]

وقد منح قانون ٤٠ فيفري ١٩١٩م- حق المواطنة- بالنسبة للجزائريين المسلمين الراغبين في التجنس والذين تتوفر فيهم مجموعة من الشروط[٧٥] التي تجعل من هؤلاء مواطنين فرنسيين بالتجنس بناء على طلب التجنس للحصول على المواطنة الفرنسية، بعد استيفاء الشروط التي وضعت في إطار هذا القانون، على غرار شرط السن، كما أنه احتوى على مجموعة من الشروط الأخرى، والتي مثَّلت حجر عثرة في طريق الجزائريين لدخول- الحظيرة الفرنسية مقارنة مع قانون ١٨٧٠م[٧٦] وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن قانون ٤٠ فيفري ١٩١٩م، قد أعطى- متنفسًا- لبعض الجزائريين الذين أرادوا الدخول ضمن المواطنة الفرنسية من خلال التجنس بالجنسية الفرنسية، وهو الأمر الذي فشل فيه (=منح الجنسية الفرنسية) القرار المشيخي- السيناتوس كونسيلت- ١٨٦٥م، وبناءً على تلك الجنسية، تم منح بعض الحقوق- للأهالي-، بدءًا من حق الانتخاب.[٧٧]

رابعًا: تأثيرات قانون ٠٤ فيفري ١٩١٩م على الحياة السياسية في الجزائر

مما تجدر الإشارة إليه في البداية أن إصلاحات ١٩١٩م التي مَثَّلَهَا قانون الرابع فيفري ١٩١٩م، قد تركت الأثر البالغ على الجزائريين، حيث خاب الأمل في ارتقاء- الأهلي من رعية إلى مواطن، كما لم ينل القانون رضا الجزائريين اعتبارا من أنه قد اشترط التخلي عن الأحوال الشخصية، ولعل الدليل على ذلك أنه ومنذ صدور هذا القانون إلى غاية نهاية ١٩٣٨م لم يتجنس إلا ٢١٣١ شخص من بين ٦٢٠١١٤٤ جزائري، ما يمثل نسبة قليلة جدا(٠,٠٣٤%)، كما تجنس في هذه الفترة ما يزيد عن ١٦٠٠٠ أجنبي، حيث بلغ عددهم الإجمالي ٩٤٦٠١٣ حسب إحصائيات ١٩٣٨م، وللتوضيح أكثر نمثل ذلك بالدائرة النسبية الآتية[٧٨]:

الشكل (٢):

المتجنسون من الجزائريين بالنسبة للمتجنسين من الأجانب.

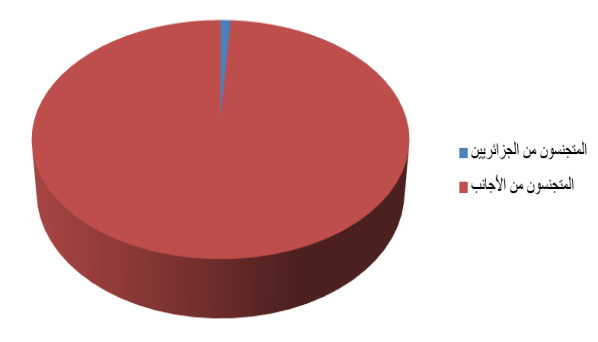

المصدر: عايدة حباطي، (٢٠٠٣- ٢٠٠٤)، ص١٣٣.

يتضح مليًا أن إصلاحات ١٩١٩م كانت هزيلة جدا، اعتبارا من أن السلطات الفرنسية قد صاغت بعض الإصلاحات بداية من ١٩٠٠م لتهدئة الحركة الوطنية الجزائرية[٧٩] في أوقات كانت عصيبة بالنسبة لفرنسا، خاصة بين ١٩١٤م- ١٩١٨م حيث كانت الإصلاحات- واعدة-، أما وبعد تحقيق فرنسا للنصر واستتباب الأمن، فقد أصبحت تلك الإصلاحات مخيبة للآمال.[٨٠] وبالتالي فإن الإصلاحات السياسية الهزيلة لسنة١٩١٩م، قد خلقت إحباطا كبيرا لدى المثقفين الجزائريين وخاصة حركة الشبان الجزائريين الذين كانوا يتطلعون إلى محاولة الضغط على الأوربيين في الجزائر عبر حكومة باريس، زيادة على المطالبة بتمثيل نيابي أكبر وأحسن في البرلمان الفرنسي. اعتبارا من أنه الجانب الأساس بالنسبة للجزائريين وهي النقطة التي أهملتها الإصلاحات تمامًا.[٨١]

ومما لا شك فيه أن التمثيل الجزائري داخل المجالس النيابية كان ضعيفا ومجحفا في ظل سيطرة ممثلي الكولون على أغلبية المقاعد، وبالموازاة مع استحواذهم على جل المقاعد النيابية، نجد القلة القليلة للجزائريين وهذه الفئة تعرف بـ" بني وي وي[٨٢]"، وبالتالي، يمكن القول إن الإدارة الفرنسية قد سيطرت على الوضع في الجزائر، ما ترتب عنه نوع من العقم السياسي في المنطقة بعدم وجود معارضة، ويعزو ذلك إلى تحكم نواب الكولون في قرارات المداولات داخل المجالس المنتخبة.[٨٣] وبمقارنة التضحيات الجسام للجزائريين في ح ع ابتلك الإصلاحات، فإن آمال هؤلاء قد خابت فعلا، كَوْنَهم كانوا يطمحون ويطمعون للارتقاء إلى مصاف- المواطنة الفرنسية- بما تقتضيه سياسة التجنس، في ظل الحفاظ على أحوالهم الشخصية[٨٤]، وفي ظل ذلك، نشط الأمير خالد عبر عديد المحاولات الرامية إلى توحيد صفوف المناضلين الجزائريين وتشجيعهم على خلق حزب موحد، وذلك قبل المشاركة في الانتخابات البلدية المزمع إجراؤها في نوفمبر من العام ١٩١٩م، ولعل هذه الاستراتيجية جعلت من والي الجزائر لوفيبور- Lefebure الذي تخوف من تلك الوحدة يعمل على زرع التفرقة بين الأمير خالد وحركة الشبان الجزائريين، لاسيما بث الشتات بين المثقفين.[٨٥]

وعليه فقد انقسمت النخبة على نفسها حول قضية الاندماج، وقد ظهر ذلك الانقسام جليًا في قيادة النخبة أثناء الانتخابات البلدية في العاصمة ١٩١٩م، والتي كانت تحصيل حاصل بالنسبة لإصلاحات ١٩١٩م، وعليه فقد كان الصراع محتدما بين جبهتين اثنتين، نادت الأولى بالاندماج بزعامة ابن تامي[٨٦]، فيما نادت الثانية بالمساواة في ظل الأحوال الشخصية بزعامة الأمير خالد.[٨٧] وعلى إثر هذا الانقسام، ظهر قطبان للحركة الوطنية الجزائرية[٨٨]، بالإضافة إلى مساعي الأمير خالد في البحث عن نضاليين بأتم معنى الكلمة، لا منخرطين يكتفون بالمطالبة بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعب الجزائري، في ظل الاختلاف بين القطب الأول من جماعة الشبان والقطب الثاني أنصار الأمير خالد، نادى الأول بالإدماج، بينما طالب الثاني بالمساواة.[٨٩] وبالتالي، شكلت الجبهة الثانية- أي حركة الأمير خالد- أول حركة سياسية، طالب من خلالها الأمير خالد بأن يصبح الجزائري- ذو قيمة- [٩٠]، كما عارض من خلالها كذلك وبشدة كل الشروط التي تتعلق بالتخلي عن الأحوال الشخصية من أجل تطبيق مقررات قانون ٠٤ فيفري١٩١٩م، وقد أطلق سعد الله على هذه الحركة تسمية "الحزب الإصلاحي".[٩١]

وقد شكلت هذه الحركة (= حركة الأمير خالد) والتي كانت استمرارًا لحركة الشبان الجزائريين منعطف الانبعاث السياسي في الجزائر خلال القرن ٢٠م، فمع ١٩١٩م ازدهرت حركته السياسية على إثر٣٠ أحداث بارزة كان لها الأثر البالغ في ذلك الازدهار الذي طال تلك الحركة [٩٢] وهي:

- انعقاد مؤتمر الصلح- قصر فيرساي- في باريس ١٩١٩م.
- صدور قانون ٤٠ فيفري ١٩١٩م.
- انتخابات مجلس بلدية الجزائر العاصمة في نوفمبر من عام ١٩١٩م.

في هذه الانتخابات[٩٣] سعى الأمير خالد جاهدا للفوز فيها، وهو ما حدث حيث فازت قائمة الأمير خالد التي دعت إلى التمسك بالأحوال الشخصية في ظل الهوية العربية الإسلامية، ورفضت التخلي عن كل ما يمس بتلك الهوية، ضد قائمة بن تامي الداعية إلى الاندماج.[٩٤] رغم النجاح الباهر الذي أحرزه الأمير خالد في الانتخابات كما سبق الذكر، إلا أن إحساسه تجاه كلمته الغير مسموعة والارتجالية في القرارات التي تخص الجزائر من طرف النواب الآخرين، دفعه بالاستقالة سنة ١٩٢١م[٩٥] من المجلس المنتخب، إلا أنه لم ينهِ نشاطه، بل ناضل من جديد وبحث عن مناضلين جدد أكثر عزمًا وحزمًا، وهو ما تكلل بتشكيل حزب الأخوة أو الإخاء الجزائري La Fraternité Algérienne في ٢٣جانفي ١٩٢٢م.[٩٦]

هذا وقد اختلفت تسمية هذه الجمعية أو هذا الحزب بين الأخوة الجزائرية أو الأخوة الإسلامية، حيث انخرط فيه مختلف شرائح المجتمع على اختلاف أعمارهم ونشاطهم، كما أنها مثّلت إحدى حلقات النضال السياسي ضد الإدارة الاستعمارية والكولون في الجزائر، كما كانت خطوة مهمة في التأسيس لظهور حزب سياسي جديد فيما بعد.[٩٧] وقد طالبت هذه الحركة بـ[٩٨]:

- تحسين أوضاع الجزائريين في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تهيئة ظروف الجزائريين.
- مقاومة سياسة اللامساواة والظلم والتعسف، والدعوة إلى المساواة مع الفرنسيين.
- المطالبة برفع القوانين الاستثنائية والدعوة إلى العمل بالقوانين العامة (المدنية).
- تطبيق فحوى قانون ٤٠ فيفري ١٩١٩م.
- التمثيل النيابي للجزائريين مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية.
- تأكيد البعد الواقعي للمطالب الجزائرية.

كل النشاط السياسي الذي تميز بالحماس المطلق للأمير خالد، بالإضافة إلى جرأته (= جرأة الأمير خالد) في طرح القضايا الوطنية وباعتباره خطيبًا بليغًا جعلت منه محط متابعة الفرنسيين[٩٩]، ونتيجة لنشاطه المضاد للسلطة الاستعمارية الفرنسية والكولون معا، فقد نفي إلى مصر سنة ١٩٢٣م ومنها إلى باريس، إلا إن ذلك لم يثن من عزيمته وواصل مسار النضال مع المغتربين[١٠٠] ليعود بعدها إلى سوريا موطنه بالولادة.[١٠١] ولِمَلْئِ الفراغ الذي تركه الأمير خالد حاول أنصاره مواصلة النشاط السياسي[١٠٢]، حيث ظهروا في قسمين اثنين: كانت مطالب القسم الأول إصلاحية في ظل الإدماج متمثلة في " فيدرالية نواب مسلمي الجزائر"، وكان من أقطابها بن جلول[١٠٣] وفرحات، بينما كانت مطالب القسم الثاني استقلالية وهي ما شكلت النواة الأولى لحزب نجم شمال إفريقيا- ENA.[١٠٤] ولكن بعد نَفي الأمير خالد، تبنى أصدقاؤه في مدينة الجزائر سكوتا حذرا حول المسألة الوطنية، فعلى عكس المودة التي عبّرت عنها الجماهير الشعبية تجاه الأمير عبد الكريم الخطابي[١٠٥] في الريف، فإن بعض المناضلين قد حادوا عن الطريق الذي حَذَوْهُ ودعَّموا إدارة الاحتلال، فالمنتخبون الذين استهوتهم الهبة الوطنية للأمير خالد في وقت ما، قد تخلوا فيما بعد عن النهج الذي سطره لهم.[١٠٦]

خَاتِمَةٌ

من خلال هذه الدراسة البسيطة لمشاريع التجنيس في الجزائر وتأثيراتها السياسية، والتطرق إلى قانون ٤٠ فيفري ١٩١٩م كأنموذجٍ للدراسة، نخلص إلى النتائج الآتية:

- مثَّل قانون ٤٠ فيفري ١٩١٩م أحد مشاريع التجنيس بالجنسية الفرنسية واكتساب المواطنة الفرنسية.
- جاء قانون الرابع فيفري ١٩١٩م بطريقتين لكسب الجزائريين الجنسيةَ الفرنسيةَ، كانت الأولى بموجب هذا القانون، فيما كانت الثانية بموجب القرار المشيخي- Sénatus-Consulte، وعلى الرغم من ذلك إلا أن عدد المتجنسين كان قليلا.
- شغلت مسألة التجنس حيزا كبيرا من اهتمام الجزائريين، وهذا من منطلق أن المسألة تخص قيم المواطنة والقومية والانتماء العربي والإسلامي، بالإضافة إلى ما في المسألة من مساس للشخصية القومية والإسلامية.
- لم يلق قانون الرابع فيفري تجاوبا كبيرا من طرف الجزائريين- باستثناء النخبة المتفرنسة- على اعتبار أن القانون قد منح الجنسية الفرنسية شريطة التخلي عن

الأحوال الشخصية، والتي مثلت المتنفس الوحيد للجزائريين المسلمين، بالإضافة إلى أن المجتنس قد أُعْتُبِرَ كافرًا مارقًا خارجًا عن الدين، في ظل نظرة المجتمع لهؤلاء الذين تخلوا عن أحوالهم الشخصية وتجنسوا بالجنسية الفرنسية، والتي وُصِفُوا من خلال ذلك بأقبح الأوصاف وأبشع الألقاب.

- لم يكن التجنيس وفق قانون الرابع فيفري ١٩١٩م إدماجا، بل كان إخضاعا، وهذا من منطلق نص القانون وما جاء فيه، حيث يشترط في- الأهلي- التخلي عن أحواله الشخصية، كما أن معاملة من تجنسوا تختلف اختلافا كبيرا عن المواطنين الفرنسيين، ولم يكن لهم من الحقوق والمزايا ما كان للفرنسيين، وعلى هذا الأساس ظل هؤلاء (= من تجنسوا) رعايا في نظر فرنسا، كما يمكن القول أنهم بقوا مواطنين من الدرجة الثانية.
- تضاربت الآراء حول الإصلاحات التي جاء بها هذا القانون، حيث اعتبرها البعض إصلاحا هاما، فيما اعتبرها البعض الآخر عملا ضئيلا، فمن جهة زاد من القاعدة الانتخابية ووسع القسم الانتخابي الجزائري كما سبق الذكر، وبالمقابل وضع القانون عراقيل جمةٍ أمام حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية.
- كما تضاربت الآراء حول الإصلاحات التي جاء بها القانون، فالبعض من المؤرخة قد اعتبر أن هذه الإصلاحات قد جاءت نتيجة لضغط الوطنيين الجزائريين وخاصة بعد المشاركة الباسلة للمجندين الجزائريين في جبهات القتال في الحرب العالمية الأولى إلى جانب فرنسا.
- أثرت الإصلاحات أو القانون على الحياة السياسية في الجزائر، وهذا من منطلق التأثير البالغ الذي تركه من خيبة أمل لدى النخبة وحركة الشبان الذين كانوا يتطلعون إلى التمثيل النيابي ودخولهم الخطيرة الفرنسية في ظل الحفاظ على أحوالهم الشخصية.
- إزاء هذا القانون، نَشِطَ الأمير خالد عبر عديد المحاولات الرامية إلى توحيد صفوف المناضلين الجزائريين وتشجيعهم على خلق حزب موحد، قصد-مواجهة الاستعمار وسياسته.
- انقسمت النخبة على نفسها حول قضية الاندماج، وقد ظهر ذلك الانقسام جليًا في قيادة النخبة أثناء الانتخابات البلدية في العاصمة ١٩١٩م، والتي كانت تحصيل حاصل بالنسبة لإصلاحات ١٩١٩م، وعليه فقد كان الصراع محتدما بين جبهتين اثنتين، نادت الأولى بالاندماج بزعامة ابن تامي، فيما نادت الثانية بالمساواة في ظل الأحوال الشخصية بزعامة الأمير خالد.

الاحالات المرجعية:

(١) لسنا بصدد ذكر وقائع الحرب ولا مجرياتها، ولكن ما يهمنا اعتبار الجزائر طرفا مشاركا في الحرب التي أُقحمت فيها، من خلال مشاركة أبنائها في هذه الحرب التي لا ناقة ولا جمل لهم فيها، وذلك بموجب قانون التجنيد الإجباري في٠٣ فيفري ١٩١٢م، فمع بداية الحرب العالمية الأولى عبر جيش من المسلمين البحر الأبيض المتوسط وأظهر بسالة لا مثيل لها، وبالموازاة مع هذا فقد حل الكثير من العمال بـ "الميتروبول" واكتشفوا فرنسا أخرى ووسائل عمل أخرى، مما ساهم في تحريك الضمائر على شكل ثورة اجتماعية، والتي ساهمت في تنوير الفكر وبلورته ولو بالشيء القليل، الأمر الذي دفع بالجزائريين إلى اتخاذ خطوة سياسية نحو الأمام... للتعمق والتدقيق في هذا الصدد راجع، فرحات عباس: **الشاب الجزائري ١٩٣٠م**، تر- أحمد منور، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، ٢٠٠٧، ص٢٣.

(٢) لم تكتف إدارة الاحتلال الفرنسي باستغلال الطاقات البشرية الجزائرية في تلك الحرب فقط، فعلى اعتبار الخيرات والثروات التي تزخر بها الجزائر، جعلت فرنسا من الجزائر مصدرًا للتموين بكل ما تحتاجه في الحرب، وفي هذا الصدد نجد أن فرنسا قد قامت بجلب العديد من رؤوس الماشية (= خاصة الخِرَاف)، تزويدًا لمتطلبات الجيش الفرنسي. المتواجد على جبهات القتال، للتدقيق في هذا الصدد يُنظر:

Archive nationales de l'Algérie, FGGA, fond 5E, boite 280, rapport d'achat de mouton Algérien pour les besoins de l'Armée et exportation moutons sur la métropole, date de 1915-1919.

(٣) محمد الصالح بجاوي: **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي١٨٣٠م-١٩١٨م**، دار القصبة للنشر، ص٤٥٦.

(٤) أحمد إسماعيل راشد: **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر**، دار النهضة العربية، ص ١٤٩.

(٥) ارتبطت الصحافة الجزائرية بالحملة الفرنسية على الجزائر، ولعل أحسن دليل على ذلك صدور صحيفة l'Estafette de Sidi Faruch التي كانت تصدر في بواخر الحملة العسكرية، ولكن بعد ج ع١ ظهرت الصحافة كوسيلة للنضال والأمر يعود في ذلك إلى تشكيل الأحزاب والجمعيات التي كانت الصحافة منبرًا لها، زيادة على الحرب العالمية وما أحدثته من مآسي واستفادة الوطنيين من تجربتها في الحياة السياسية...، للتعمق يُنظر محمد كراغل: **صحيفة الشهاب وقضايا المغرب العربي١٩٢٥م- ١٩٣٩م**، رسالة ماجستير في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005- 2006، ص٤.

(٦) مبادئ ويلسن: نسبة للرئيس ٢٨ للولايات المتحدة الأمريكية ويلسن وودرو- Woodrow Wilson، فقد صاغ هذا الرئيس مجموعة من المبادئ التي حاولت فرض السلام في أوربا، لكن معاهدة فرساي في ١٩١٩م خيبت آماله في ذلك، حاول ويلسن من خلال هذه المبادئ منح حق الشعوب في تقرير مصيرها، ولكن من خلال قراءة في تلك المبادئ نستشف أن هذه المبادئ تُعْنَى بشعوب أوربا عامة وأوربا الشرقية

خاصة وليست الشعوب ككل.. يُنظر منير البعلبكي: **معجم أعلام المورد**، دار العلم للملايين، ص٤٩٦.

(7) Ferhat ABBAS, **la nuit coloniale**, pré- Abderrahmane RABAHI, éd- Alger livres, (sl et sd), p 110.

(8) Charles Robert AGERON, **histoire de l'Algérie contemporaine(18VI- 1954)**, T 2,éd- PUF, Paris, 1979, pp 335- 336.

(٩) عبد القادر بلجة: **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي- وانعكاساتها على المجتمع الجزائري ١٩٠٧م-١٩٤٥م**، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، ٢٠١٥- ٢٠١٦، ص٢٢٥- ٢٢٦.

(١٠) الأمير خالد بن الهاشمي بن الأمير عبد القادر، ولد في ٢٠ فيفري ١٨٧٥بدمشق بعد استقرار الأمير عبد القادر هناك، ومع حلول ١٨٩٢م انتقل مع والده إلى الجزائر، وبعد سنة فقط دخل المدرسة العسكرية الفرنسية وترقى فيها إلى أن وصل رتبة نقيب، وقد شارك الأمير بين سنتي١٩١٥م-١٩١٦م في الحرب العالمية الأولى مجندا في الجيش الفرنسي، دخل معترك السياسية بداية مع ١٩١٤م من خلال المحاضرات التي كان يلقيها طوال تلك السنة للتعريف بقضية بلاده.. للتعمق يُنظر كلا من:

Mahfoud KADDACHE, **l'Emir Khaled (documents et témoignages pour servir à l'étude du nationalisme Algérienne)**, OPU, Alger, 2009, pp 11- 12.

محفوظ قداش: **الأمير خالد ونشاطه السياسي بين ١٩١٩-١٩٢٥**، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، ع٤، جانفي١٩٦٨.

(١١) ضمت هذه العريضة مجموعة من المطالب، نجد من أهم ما تضمنته: * الاعتراف باستقلال الجزائر *انتخاب مجلس ينبثق عنه حكومة البلاد* وضع الجزائر تحت رعاية عصبة الأمم المتحدة، زيادة على التخفيف من الضرائب ورفع القوانين الخاصة والاستثنائية.. بصدد هذه الطالب التي تضمنتها هذه العريضة راجع، محفوظ قداش: **جزائر الجزائريين (تاريخ الجزائر ١٨٣٠م-١٩٥٤م)**، تر-محمد المعراجي، منشوراتANEP، ص٢٦٠- ٢٦٦.

(12) Amir Khaled, **lettre au président Wilson et autre texte**,éd- ANEP,2005, p37.

(١٣) كلثومة بن رمضان: **بوادر الكفاح السياسي وجذور الإصلاحات الفرنسية ١٨٣٠م- ١٩٢٣م**، مجلة القرطاس، ع٨، جانفي ٢٠١٨.

(١٤) نذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض السياسات الفرنسية المجحفة في الجزائر والتي أثقلت كاهل الجزائريين مثل قانون-الأهالي-، ونظام الاحتجاز السري والمحاكم الرادعة، زيادة على قانون حالة الطوارئ، وغيرها من القوانين.

(١٥)حركة الشباب الجزائري: أطلقت هذه التسمية في البداية الشباب المثقف من طائفة يهود الجزائر، وفي حقيقة الأمر أن هذه الحركة قد مست الشباب الجزائري المتفرنس الدارس بالمعاهد الفرنسية حيث شغل معظمهم وظائف مرموقة، ظهرت هذه الحركة بداية القرن ٢٠م متأثرة بحركة الشباب التونسي- وحركتي تركيا الفتاة وشباب مصر-، ومع مرور الوقت اصطبغت هذه الحركة بالطابع الإسلامي الإصلاحي من خلال الدعوة إلى قيام نهضة عربية إسلامية في الجزائر للتدقيق أكثر حول حركة الشبان الجزائريين يُنظر كلا من الجمعي خمري: **حركة الشبان الجزائريين (١٩٠٠م-١٩٣٩م)**، ج١، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، ١٩٩٣-١٩٩٤، ص٧٠، وكذلك عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص٢٠٥- ٢٠٦.

(١٦) محمد بكار: **نواب الإدارة الاستعمارية في الجزائر١٩١٩م-١٩٥٦م**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، ٢٠١٣-٢٠١٤، ص٤٠- ٤١.

(١٧) شارل أندري جوليان: **إفريقيا الشمالية تسير (القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية)**، تر-المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، ص ١٣٠.

(١٨)محفوظ قداش: **جزائر الجزائريين..**، المرجع السابق، ص ٢٧٢.

(١٩)أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (١٩٠٠م-١٩٣٠م)**، ج٢، دار الغرب الإسلامي، ص ٢٥٧.

(٢٠) يقضي هذا القانون بإجبارية التجنيد بالنسبة للجزائريين المولودين سنة ١٨٩٠م، مع عدم منح الإعفاء لأي شخصٍ كان.

(٢١)عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية ١٩٦٢م**، دار الغرب الإسلامي، ص٢١٣- ٢١٤.

(٢٢) أحمد الخطيب: **حزب الشعب الجزائري- جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي-**، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص ٦٧.

(٢٣) ريمون بوانكاريه-Raymond POINCARÉ: (١٨٦٠م- ١٩٣٤م)، سياسي فرنسي، ترأس الجمهورية الفرنسية بين ١٩١٣م إلى غاية ١٩٢٠م، يعتبر من بين المحافظين، ورغم ذلك لم تبلغ تلك المحافظة حد الرجعية، كل ما كان يصبوا إليه هو صيانة فرنسا وحمايتها من الخطر الألماني، عمل طوال ح ع ١ على الحفاظ على الوحدة الوطنية.. حول هذه الشخصية يُنظر منير البعلبكي: **المرجع السابق**، ص ١١٦.

(24) Mahfoud KADDACHE, **histoire du nationalisme Algérienne (question nationale et politique Algérienne 1919- 1951)**, T1, éd- SNED, 1981, p75.

(٢٥) عبد القادر جغلول: **الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر**، تر- سليم قسطون، دار الحداثة للنشر، ص221.

(٢٦) جوزيف أرنولد تويني-Joseph Arnold TOYNBEE: (١٨٨٩م- ١٩٧٥م)، مؤرخ وفيلسوف بريطاني، صاحب نظرية التحدي والاستجابة، عالج مشكلة الحضارة التي لا تنشأ حسب رأيه إلا في البيئة الصالحة لتحدي شعبٍ ما، له العديد من المؤلفات أشهرها دراسة للتاريخ A stady of History، يُنظر منير البعلبكي : **المرجع السابق**، ص١٤٧.

(٢٧) أبو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، ص ٢٥٧.

(٢٨) آبل فيري- Abel Ferry: (١٨٨١م-١٩١٨م)، ولد بباريس، سياسي من عائلة عريقة، عين أمينا للجمهورية الفرنسية من ١٣ جوان ١٩١٤م إلى ٢٩ أكتوبر١٩١٥م، يعتبر فيري حجر الأساس في اللجنة العسكرية للغرفة البرلمانية، يُنظر:

BaumontMICHEL, **Abel Ferry et les étapes du Contrôle aux Armées (1914 –1918)**, Rev-d'Histoire Moderne et Contemporaine, vol-10, janvier –mars١٩٦٨, p 162.

(٢٩) شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا ١٨٧١م-١٩١٩م**، ج٢، تـر- م.حـاج مسـعود وع.بلعربيـي، دار الرائـد للكتاب، ص ٨٥٧.

(٣٠) شارل أندري جوليان: **المصدر السابق**، ص ١٣١.

(٣١) مـوريس مـوتيي-MauriceMotet: ولـدفي عـام ١٨٧٦م، عمـل في بدايـة الأمـر كمحـام، يعتـبر مـوتيي مـن بـين مؤسسي رابطة حقـوق الإنسـان عـام ١٨٩٨م، كـما انتخـب نائب اشـتراكي لمقاطعـة رون-Rhône بـين سـنتي (١٩١٤م-١٩٢٩م) كـما أصـبح وزيـرًا للمسـتعمرات في حكومـة الشـعبية.. للاسـتزادة يُنظـر سـباعي سـيدي عبـد القـادر: **مسـألة الإدمـاج في السياسـية الكولونياليـة الفرنسـية (١٨٧٠م-١٩٤٠م) الجزائـر أنموذجًـا**، أطروحـة دكتـوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ٢٠١٥-٢٠١٦، ص١٥٢.

(٣٢) أحمد الخطيب: **المرجع السابق**، ص ٧٠.

(٣٣) محمـد نـاصر: **المقالـة الصـحفية في الجزائـر، (نشـأتها، تطورها، أعلامها ١٩٠٣م-١٩٣١م)**، ش و ن ت، الجزائر، ١٩٧٨، ص ٤٤.

(٣٤) سِلِسْتِين شارل أوغسـت جونـار- célestin Charles August JOUNARD: ولـــد ســـنة ١٨٥٧م، درس في ســـان أومـارSaintOmer، لينتقـل فـيما بعـد إلى بـاريس لإتمـام دراسته في كليـة الحقـوق، تـرأس وزارة الأشـغال العامـة، كما عين نائبا جمهوريا مواليا للحكومة سنة ١٨٨٩م، عُـيِّنَ حـاكما عامـا عـلى الجزائـر لـثلاث مـرات، كـان آخرهـا بـين سـنتي١٩١٨م- ١٩١٩م، للاطـلاع أكـثر حـول هـذه الشخصـية راجع كلا من، حياة سيدي صالح: **اللجـان البرلمانيـة وقضـايا الجزائريين ١٨٧٠م - ١٨٩٥م**، دار الهـدى عـين مليلـة، ٢٠١٢، ص ٢٤٣، وكذلك:

Louis MILLOIT: **Le gouvernement de l'Algérie**, publications du comité nationale métropolitain du centenaire de l'Algérie, Algérie, (sd), p 37.

(٣٥) عـبّر موليـيه-Mullet عـن تأسـفه في جريـدة l'Humanité (٠٨نوفمبر١٩١٨م) نحو قولـه: "بالتأكيـد كلنـا نريـد أكـثر مـن ذلـك..، كلنـا نسـعى لتمكـين-الأهـالي- مـن أن يصـبحوا مواطنين دون أن يتخلوا عن قانونهم الخاص..، وكلنـا نرغـب في أن نضمن لهم تمثيلا في الغرفـة ومجلـس الشـيوخ... سنتوصل إلى ذلك فيما بعد"..، للتدقيق راجع، شارل روبـير آجرون: **المرجع السابق**، ص٨٦٧.

(٣٦) نقصد بالحركة الوطنية الجزائرية هنا، الإطار الضيق لها مـن خلال نشاط الأمير خالد وبعض المتنورين، من خلال العرائض واللوائح التي رفعوهـا إلى سـلطات الاسـتعمار الفرنسي. قصد تحسين الأوضاع، علاوة على ذلك مجموع الاحتجاجـات والمظاهرات التي قامت في الجزائر، على اعتبار أن كلا من هذه النشاطات تدخل ضمن المقاومة السياسية في إطـار الحركة الوطنية.

(٣٧) هناك البـعض مـن المـؤرخين مـن اعتـبر أن هـذه الإصـلاحات هي مكافأة للجزائريين جـرّاء تجنـدهم في ح ١ إلى جانـب فرنسا، لكن هناك مـن أرجـع سـببها إلى اسـتحالة اسـتمرار الوضع السائد آنذاك على تلك الحالة، دون إدخـال نـوع مـن الإصلاحات.

(٣٨) عبرَّ كثير من المؤرخين الجزائريين عن هذه الإصـلاحات بنـوع مـن السـلبية واعتبرهـا إصـلاحات واهيـة، ولا تـرقَ حتـى لتسميتها إصلاحاتٍ، وهذا من منطلق ما جاءت به، فقد عبرَّ عنها محفوظ قداش وسمّاها الإصـلاحات الهزيلـة، أما أبـو القاسم سعد الله فقد عبرّ عن تلك الإصـلاحات بسياسـة ذر الرماد في الأعين.

(٣٩) أبو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، ص ٢٧٢.

(٤٠) يتجلى هـذا التيـار في كـل مـن الحـزب الشـيوعي إلى جانـب الحـزب الاشـتراكي الفرنسـيين، ويرتكـز هـذا التيـار عـلى مبـادئ متعـددة تصـب في مناهضـة الاسـتعمار ودعـم حركـات التحـرر في العـالم، وقـد بقيـت أحـزاب اليسـار الفرنسية وفية لمبادئها وتوجهاتها خاصة بعد نهايـة ح ع ٢ وبدايـة الثـورة التحريريـة، اللهـم إذا اسـتثنينا الأحـزاب اليسارية الفرنسية المتطرفـة.. يُنظـر زبـير رشـيد: **موقـف أحـزاب اليسـار الفرنسـية مـن القضـية الجزائريـة**، مجلـة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع٩، ٢٠١٣.

(٤١) جـورج كليمنصـو- Georges Clemenceau: (١٨٤١م- ١٩٢٩م)، سياسي راديكالي فرنسي، درس الطب قبل دخولـه غـمار السياسة، وبذلك يعتبر أحد أبرز رجالات السياسية الفرنسية في عهـد الجمهوريـة الفرنسـية الثالثـة، تـرأس مجلـس الوزراء بين سنوات (١٩٠٦م- ١٩٠٩م) و(١٩١٨م- ١٩٢٠م)، كما تـرأس الوفـد الفرنسي- في مـؤتمر الصـلح المنعقـد في ١٩١٩م في فيرساي والذي قدم فيه كليمنصو تسـهيلات أو تنـازلات بشـأن منـاطق في الشرـق الأوسـط بالنسـبة للبريطانيين مقابل مناطق أخـرى، يعـرف بـالنمر le Tigre، ترك آثارا وكتبا عديدة أهمهـا: ديموسـتين- Démosthène، للتعمق والاستزادة في هذه الشخصية يُنظر كلا من ماجد حلاوي: **فرنسا والبحث عن موقف من قضية سوريا خلال ح ١**، صـحيفة البنـاء، السـنة٧، مـاي٢٠١٥، صـباح كـريم ريـاح الفـتلاوي وباحـث إيمـان نصـيف جاسـم: **مقـررات مـؤتمر الصـلح للإمبراطوريـة الألمانيـة في عـام ١٩١٩م (دراسـة تحليلية)**، مجلة دراسات الكوفة، ع٦، ٢٠٠٨، وكذلك:

Maurice LE BLOND, **Georges Clemenceau (biographie critique)**, éd- E.SANSOT C(ie), Paris, (s d), pp 8- 9.

(٤٢) لقي ذلك القانون وتلك الإصلاحات، معارضة أيضا من طـرف حكـام المقاطعـات الـثلاث (قسـنطينة، الجزائـر، ووهـران)، ولهـذا يمكـن اعتبـار أن محاولـة إدخـال هـذه الإصـلاحات- قـانون فيفـري ١٩١٩م- هـي انتصـارٌ عـلى اللـوبي الكولونيـالي ذو الأيـادي الضـاغطة في دواليـب السـلطة الفرنسية، وهي الفئـة التـي تـرفض إدخـال كـل إصـلاح إلى الجزائر، على اعتبار أن كل ذلك يضر- بمصـالحهم الشخصـية في ذلك البلد، وعليه، أمام ذلك التعـاطف والموقـف مـن كليمنصو سيقف برلمـانيي الجزائـر الأوربيـين كحـاجز وسـد منيع ضد وصول كليمنصـو إلى رئاسـة الجمهوريـة..، يُنظـر فرحات عباس: **المصدر السابق**، ص ٢٣.

(٤٣) يرتكز الكولون في سياستهم القائمة على الضغط ورفض الإصـلاحات في الجزائـر عـلى قـرار ٢٣ أوت ١٨٩٨م، والـذي

أعطى للحاكم كل السلطات بخصوص المشاكل العسكرية والمدنية باستثناء وزارتي العدل والتربية، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في تحقيق حلم الكولون لما يملكونه من ضغط في المجلس الوطني والدوائر المالية، وبناء على هذا القرار، فقد أصبح الحاكم العام يستند في حكمه إلى مجلس استشاري (مجلس الحكومة الأعلى) إلى جانب نواب ماليين منهم جزائريين ماليين لفرنسا ومعروفين بخدمتهم لها.. للتعمق في هذا الصدد يُنظر أبو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، ص ٢٨.

(٤٤) بسام العسلي: **الأمير خالد الهاشمي الجزائري (سلسلة جهاد شعب)**، دار النفائس، ص ٥١.

(٤٥) يعتبر قانون فيفري١٩١٩من بين التشريعات- الهامة- الصادرة في الجزائر بعد القرار المشيخي- SénatusConsulte الصادر في ٢٢ أفريل١٨٦٣م، والذي يمكن اعتباره تعويضا لقانون ١٩١٩م من منطلق أنه بقي مشروعًا دون تطبيق منذ جويلية ١٨٦٥م، من خلال عدم منح الجنسية الفرنسية لجموع الجزائريين بالمقارنة مع قانون كريميو-Cremieux- الصادر في ٢٤ أكتوبر ١٨٧٠م، والذي منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر.. للتدقيق في هذه النقطة يُنظر كلا من:

Rodolphe Dareste DE LA CHAVANNE, **de la propriété en Algérie**, loi de 16 juillet 1851, Sénatus Consulte du 22 avril 1863, 2(eme) éd, 1864, p 242.

وكذلك محمد الوكيل: **تاريخ اليهود في القارة الإفريقية**، ج٢، دار النهضة العربية للنشر، ص ١٦١.

(٤٦) كمال خليل: **المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر-التأسيس والتطور (١٨٥٠م- ١٩٥١م)**، رسالة ماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠٠٧- ٢٠٠٨، ص١٤٦- ١٤٧.

(47) Charles Robert AGERON, **de l'Algérie Française à l'Algérie algérienne**, éd- Bouchéne, Paris, 2000, p ١٤١.

(٤٨) عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص ٢١٦.

(49) **Archives nationales de la Tunisie**, le discourt de Me- Jounard, sér A, car 278, dos 19,doc 03, date de 1919.

(50) **Archives nationales de la Tunisie**, Op- cit.

(51) **journal officiel de la république Française**, n(0) 68, 51(eme) année, 06 février 1919, pp 1358- 1359.

(٥٢) حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي: **الجزائر بين الأمس والغد**، دار القاهرة للنشر، ص ٣٨.

(53) Augustin BERQUE, **écrits sur l'Algérie**, pré- Jacques BERQUE, éd- édusud, Aix en Provence, 1986, pp 158- 159.

(54) Sylvie THENAULT, **violence ordinaire dans l'Algérie coloniale**, éd- Média Plus, Constantine, 2012, pp 238- 239.

(٥٥) أبو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، ص٢٧٣.

(٥٦) عايدة حباطي: **التجنس وموقف الجزائريين منه ١٩١٩م- ١٩٣٩م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ٢٠٠٣- ٢٠٠٤، ص٩٨.

(57) Claude COLLOT et Jean Robert HENRY, **Le mouvement national algérien 1912-1954 (textes)**, éd- L'harmattan, 1990, pp 23- 24.

(٥٨) مما تجدر الإشارة إليه أن مرسوم ٠٦ فيفري ١٩١٩م، رفع من عدد المستشارين العامين المسلمين من١٨إلى٢٩ أي ربع العدد الإجمالي، وعليه ارتفعت الهيئة الناخبة من٥٠٩٠ منتخب إلى١٠٣١٤٩منتخب، كما اسْتُثْنِيَ الناخبون المسلمون الجزائريون من قانون- الأهالي-، كما سمح كذلك قانون ١٩١٩ بتقلد الوظائف العمومية الفرنسية، باستثناء ٤٢ وظيفة تتعلق بالحكم والسلطة، والتي تم تحديدها في مرسوم ٢٦ مارس ١٩١٩م.. للاستزادة في هذا المجال يُنظر شارل روبير آجرون: **المرجع السابق**، ص٢٧٨- ٢٧٩.

(٥٩) كَرَّسَ قانون ٠٤ فيفري ١٩١٩م هيمنة الكولون على الحياة السياسية، إلا أنه سمح للنخبة الجزائرية بانتزاع عدة عُهَدٍ بعد ترشحهم في الهيئة الثانية، كانت هذه العهد قبل هذه الإصلاحات حكرا على مرشحي الإدارة (بني وي- وي)، غير أن حركة الشباب الجزائري وهي في عز نشاطها سنة ١٩١٩م أصيبت بزعزعة في صفوفها، ويرجع الأمر في ذلك إلى الاختلافات الأيديولوجية والنزاعات الشخصية.. للتعمق يُنظر غي برفيلي: **النخبة الجزائرية الفرنكوفونية (١٨٨٠م- ١٩٦٢م)**، تر- محمد حاج مسعود وآخرون، دار القصبة للنشر، ص١٤٢.

(٦٠) إبراهيم مهديد وحليمة مولاي: **النشاط السياسي للنواب الجزائريين بمدينة تلمسان فيما بين١٩١٩م- ١٩٢٥م في ظل إصلاحات ١٩١٩م**، مجلة الحكمة، ع١٠، السداسي الأول (جانفي- جوان٢٠١٧).

(61) Mahfoud KADDACHE, **la vie politique à Alger de 1919 à 1939**, éd- ENAG, Alger, 2009, p ٣٨.

(62) Guy PERVILLE, **La politique algérienne de la France (1830-1962)** , éd- Le Seuil, Paris, (s d), p 29.

(٦٣) كريمة بن حسين: **الحياة السياسية في قسنطينة من سنة ١٩٣٠م إلى سنة ١٩٣٩م**، رسالة للحصول على دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، ١٩٨٣- ١٩٨٤، ص ٣٧.

(64) نتساءل عما إذا كانت تلك الزيادة زيادة فعلية؟ مثلت في عدد الأعضاء زيادة رمزية فقط بالاستناد إلى معدل ترشح الجزائريين الذي انخفض ضمن القوائم الانتخابية من منطلق للشروط التعجيزية (والتي سبق ذكرها في إطار التمتع بالمواطنة الفرنسية)، فالمتتبع للعملية يلمس أن عدد المترشحين الذين كانت تقبل ترشيحاتهم غالبا ما كانت بين المترشح الواحد إلى الأربع مترشحين فقط، بالمقارنة مع عدد الفرنسيين الذي طغى القوائم الانتخابية، يُنظر عبد القادر بلجة: **المرجع السابق**، ص٢٣٨.

(٦٥) محمد بكار: **المرج السابق**، ص٤٤ – ٤٥.

(٦٦) منع قانون ١٩١٩م الجزائريين من الحقوق السياسية على اعتبار أن قانون- الأهالي- لم يُلْغَ بعد، كما حرم هذا القانون

المتنقلين من التجنس وفقا لشرط الإقامة في البلدية لمدة سنتين...، يُنظر أبو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، ص ٢٧٦.

(٦٧)عايدة حباطي: **المرجع السابق**، ص١٢٧.

(٦٨)**فرحات عباس مكي**: (١٨٩٩م- ١٩٨٥م)، ولد بدوار الشحنة في البلدية المختلطة الطاهير التابعة لولاية جيجل، من أسرة فلاحية ميسورة الحال، انتقل من المدرسة القرآنية إلى المدرسة الحديثة ليلتحق فيما بعد بالسوربون لدراسة الحقوق، حيث تأثر بالفكر التحرري في ظل ما كان يعاني منه الشعب الجزائري من ظلم وتعسف، ركب أمواج السياسية في سن العشرين من خلال نشاطه الصحفي في الجرائد والمجلات خاصة جريدة الإقدام، الأمر الذي جعله من بين أبرز سياسيي الجزائر، ترأس الحكومة الجزائرية المؤقتة الأولى والثانية بين (١٩سبتمبر١٩٥٨م و٢٧ أوت١٩٦١م)...، للتعمق في هذا الشخصية يُنظر كلاً من علي تابليت: **فرحات عباس رجل دولة**، مؤسسة ثالة للنشر، ص٣- ٤، وكذلك:
Benjamin STORA et Zakya DAOUD, **Ferhat Abbas une autre Algérie**, éd -kasbah, p18 ,(sd), Alger.

(٦٩)فرحات عباس: **المصدر السابق**، ص ٢٥.

(٧٠) إبراهيم مهديد: **انتخابات الأهالي في وهران (١٩١٩م-١٩٣٩م)**، رسالة في الدراسات المعمقة، جامعة أحمد بن بلة، وهران، ١٩٧٨- ١٩٧٩، ص٢٢.

(71) Augustin BERQUE, **Op- Cit**,p160.

(٧٢) عايدة حباطي: **المرجع السابق**، ص١٢٧- ١٢٨.

(٧٣) صالح بلحاج: **الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (١٩١٠م-١٩٣٩م)**، مطبوعات بن مرابط، ص٢١- ٢٢.

(٧٤)على اعتبار أن التجنس مسألة مسّت الجانب الاجتماعي، فإننا سنعالج تلك النقطة بالتفصيل في سياسة فرنسا في الجزائر في شقها الاجتماعي وتأثيراتها وتداعياتها.

(٧٥) وقوفًا عند هذا القرار-أي القرار المشيخي١٨٦٥م- وعلاقته بقانون ٠٤ فيفري ١٩١٩م في مسألة التجنس ومنح صفة المواطنة الفرنسية – لأهالي- الجزائر، فإننا نستنج أن قرار السيناتوس كونسيلت كان فاشلاً ولم يحقق شيئا بالنسبة للجزائريين، على اعتبار صياغة قانون جديد- قانون٠٤ فيفري ١٩١٩م- والذي يتضمن الفحوى نفسها بالنسبة لتجنيس الجزائريين في ظل التخلي عن أحوالهم الشخصية...، للتدقيق في الموضوع يُنظر سيدي عبد القادر سباعي: **المرجع السابق**، ص١٥٥.

(76)Laure BéLIVES, **les avatars de la citoyenneté en Algérie coloniale ou les paradoxes d'une catigoration**, droit et société, N(0) 48, 2001, p596.

(77) Shepard TODD, **The Invention of Decolonization The Algerian War and the Remaking of France**, University Press, New York , 2006, p 27.

(78)Patric WEIL, **le statut des Musulmans en Algérie coloniale (une nationalité Française dénaturée)**, EUI working paper, n(0) 3, 2003, p 14.

(٧٩) **الحركة الوطنية** هي نضال خاضه أبناء البلد ضد المستعمر، قصد تحصيل بعض الحقوق خاصة في المجال السياسي، هذا وقد اختلف المؤرخة الجزائريون في ضبط تاريخ محدد لبداية الحركة الوطنية الجزائرية، فأبو القاسم سعد الله لا يفرق بين النضال السياسي في إطار الحركة الوطنية الجزائرية والنضال العسكري الذي تمثل في المقاومات الشعبية المسلحة، أما محفوظ قداش فقد اعتبر بداية الحركة الوطنية مع ظهور حركة الأمير خالد وعليه فهذه الحركة أمضت شهادة ميلاد الحركة الوطنية بالنسبة له، كما أنها رد فعل طبيعي على مجموعة من القوانين الاستثنائية أبرزها قانون التجنيد الإجباري ١٩١٢م...، للتعمق يُنظر كلا من عبد الوهاب بن خليف: **المرجع السابق**، ص٩٨، وأبو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، ص ص ٧٧- ٤٨، وكذلك يوسف مناصرية: **تطور الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين١٩١٩م- ١٩٣٩م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص ص٩- ١٠.

(٨٠) أبو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، ص ٢٧٩.

(٨١) جمال قنان: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص١١٨- ١٨٢.

(٨٢) بني وي- وي: يمثلون كتلة الموالين لفرنسا من الأغنياء والمرابطين والمتقاعدين (الحزب المحافظ)، والذين لايردون بِلاّ أبدا.

(٨٣) جمال قنان: **المرجع السابق**، ص ١٨٢.

(٨٤)كلثومة بن رمضان: **المرجع السابق**، ص ١٦-١٧.

(٨٥) عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص ٢٢٠.

(٨٦)أبو القاسم ابن تامي: ولد في١٨٧٣ بمدينة مستغانم، من عائلة عريقة كبيرة على اعتبار أن والده كان باشا، درس الطب بمعهد مونبولييه- Montpelier، ورغم كونه طبيبا إلا أنه ضلع في السياسية التي دخلها قبل ح ١٤ من خلال نشاط الانتخابات التي خاض غمارها في كل من ١٩٠٣م- و١٩١٣م، تجنس بالجنسية الفرنسية وطالب في ظل بإصلاحأوضاع الجزائريين توفي في ١٩٣٧م، يُنظر كلا من عبد الكريم بوالصفصاف: **معجم أعلام الجزائر في القرنين ١٩م- ٢٠م**، ج٢، منشورات مخبر الدراسات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٤، ص٣٠، وكذلك الجمعي خمري: **حركة الشبان...**، ج٢، المرجع السابق، ص ٢٤٢.

(٨٧) كلثومة بن رمضان: **المرجع السابق**، ص١٧.

(٨٨) نتساءل عن أسباب ذلك الانقسام؟ على اعتبار التباين في الرؤى حول قانون ٠٤ فيفري ١٩١٩م بالنسبة للمسلمين، وخاصة الأطراف التي- ستأخذ على عاتقا مهمة النضال السياسي-، فقد اعتبره البعض خدمة لمصالح الجزائريين فيما اعتبره الأمير خالد المتحدث باسم "حركة الشبان الجزائريين" وهمًا لأن الشعب الجزائري لم يقتنع به وما جاء به من إصلاحات ، ولعل هذا التضارب جسد الانقسام...، للتعمق في هذا الصدد يُنظر هدى معزوز: **الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية ١٨٣٠م - ١٩٦٢م**، مجلة المصادر، ع١١، (عدد خاص حول المقاومة والحركة الوطنية)، السداسي الأول ٢٠١٥، ص٢٠٢- ٢٠٣.

(٨٩) أحمد الخطيب: **المرجع السابق**، ص ٧٦.

(90) Charles ROBERT AGERON, **politiques coloniales au Maghreb**, presses universitaire de France, paris, 1972, p 254.

(٩١) سمى بعض المؤرخين من الفرنسيين هذه الحركة بالحزب الوطني الإسلامي الاشتراكي(P.N.M.S)، كما سميت كذلك بكتلة المنتخبين الجزائريين(F.E.A)، للتدقيق أكثر في هذا الصدد يُنظر سليمان قريري: **تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٤٠م- ١٩٥٤م**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ٢٠١٠- ٢٠١١، ص ٦٠.

(٩٢) رياض بودلاعة: **القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية ١٩٥٤م- ١٩٦٢م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠٠٥- ٢٠٠٦، ص٢٢.

(٩٣) فاز الأمير خالد بقائمته في الانتخابات الأولى لسنة ١٩١٩م والتي ألغيت بسبب تقرير ابن تامي الذي رفعه والي الجزائر إلى باريس، والانتخابات المجرات في أفريل- جوان ١٩٢٠م والتي حقق فيها الأمير خالد نجاحا باهرا على منافسيه، خاصة وأن البعض من المنافسين كان مدعوما من طرف الإدارة الاستعمارية، حيث تمكن بذلك من الحصول على مقعد في المجلس المالي، ورغم فوزه إلا أنه أحس بأن كلمته غير مسموعة في ذلك المجلس الذي لا يريد خيرا للجزائر والجزائريين، ما أدى به إلى الاستقالة في١٩٢١م ثم العودة إلى نشاطه ليستقيل بعدها سنة١٩٢٩م..، يُنظر عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص ٢٢١- ٢٢٢.

(94) Pierre BERTE, **genèse du code de la nationalité Française (1789- 1927)**, thèse de doctorat en droit, université Montesquieu, Bordeaux,2010-2011, p597.

(٩٥) نتساءل عن حقيقة الاستقالة، أكانت طوعية أم مفروضة؟ اعتبارا من النجاح الباهر للأمير خالد في الانتخابات زيادة على الشعبية التي حضي بها في الأوساط الجزائرية، خاصة بعد الخطاب الحماسي والجياش التي ألقاه أمام الرئيس" ألكسندر ميلران" بمناسبة زيارته للجزائر، والذي عبر فيه الأمير خالد عن آهات وآلام الجزائريين ومعاناتهم وطموحاتهم مما أثار الخطاب حماس الشعب الجزائري الذي قابله بالتصفيق الحار والهتاف والمتواصل وزغاريد النسوة، الأمر الذي أثار حفيظة السلطات الاستعمارية التي لم تغفر له ذلك، بحيث صارت تضيق عليه وعن أنصاره الذين تخلو عنه بفعل تلك المضايقات، حيث وجد بذلك نفسه وحيدا، زيادة على المساومات التي عرضت عليه من خلال الاختيار بين السجن والاستقالة مع تسديد ديونه المتراكمة بسبب الإنفاق عن نشاطه السياسي زيادة على استمرار دفع الجراية التي كان يتقاضها باعتباره متقاعدا من الجيش والجراية الأخرى على اعتباره حفيد الأمير عبد القادر..، حول هذه النقطة يُنظر أحمد النوي: **افتتاحية اليوم الدراسي حول شخصية الأمير خالد الجزائري بمناسبة الذكرى ٥٠ لوفاته**، الأحد٢٣ نوفمبر ١٩٨٦م، نشر المركز الوطني للدراسات التاريخية، ص٦- ٧.

(٩٦)سليمان قريري: **المرجع السابق**، ٦١.

(٩٧) نعني بالحزب الجديد حزب نجم شمال إفريقيا(E.N.A)، وللتعمق والاستزادة في هذه الموضوع يُنظر، كريم بن الشيخ: **التأطير الحركي للتيار الوطني في مسيرة الأمير خالد (١٩١٢م- ١٩٣٦م)**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية، مج ٩، ع١، ٢٠١٨.

(٩٨) كريم بن الشيخ: **المرجع نفسه**، ص١٠٠- ١٠١.

(٩٩) بسام العسلي: **المرجع السابق**، ص١٧٢.

(١٠٠) هل واصل الأمير خالد نشاطه في أوربا وما هي وسائل النضال؟ فعلاً، بعد انتقال هذا الأخير من منفاه، قام بوضع برنامج سياسي لمتابعة حركته في تحرير الجزائر، وقد وسع نشاطه في أنحاء مختلفة من أوربا، حيث قام بالاجتماع بمبعوثي الحكومة السوفياتية الذين أكدوا له عطفهم ومساندتهم له في تحرير بلاده، زيادة على عقده لاجتماع مع القادة الشيوعيين بضواحي روما أواخر سنة ١٩٢٣م..، للتدقيق في الموضوع يُنظر أحمد النوي: **المرجع السابق**، ص٩.

(١٠١) محمد بكار: **المرجع السابق**، ص٦٦.

(١٠٢) بعد نفي الأمير خالد في جوان ١٩٢٣م، تضعضع أنصاره وأصيبوا بالهلع، وعليه فقد توقف البعض عن طرح القضية الجزائرية بصورة علنية، وفيما يبدوا أن البعض قد تنكر للأفكار والمبادئ التي نادى بها الأمير خالد، وبناء على ذلك فقد تغير حتى موقف التيار من تيار معارض للاستعمار الفرنسي إلى تيار ينادي بالاندماج، إلا أن القليل منهم ظل متمسكا بالمبادئ والأهداف التي رسمها الأمير خالد ولم يحد عنها، واختار هؤلاء الطريق الثوري في مواجهة سلطات الاستعمار الفرنسي، وأسسوا النواة الأولى لحزب نجم شمال إفريقيا..، للتعمق في هذا الصدد يُنظر أحمد الخطيب: **المرجع السابق**، ص ٨٠-٨١.

(١٠٣) محمد الصالح بن جلول: (١٨٩٤م- ١٩٨٥م)، مولود لأسرة ميسورة الحال بالأوراس أين تلقى تعليمه الأولي، لينتقل فيما بعد إلى قسنطينة لتلقي تعليمه الثانوي، ومنها انتقل إلى الجامعة وقد تحصل على شهادة الدكتوراه في الطب سنة ١٩٢٤م، ولم يمنعه كونه طبيبا من خوض غمار السياسية حيث انتخب مستشارا بلديا، كما ترأس جمعية النواب المسلمين وعين نائبا لشيخ بلدية قسنطينة، زيادة على ترشيحه من طرف ابن باديس لرئاسة المؤتمر الإسلامي في جوان ١٩٣٦م، أسس التجمع الفرنسي- الإسلامي الجزائري في ١٩٣٨م، إضافة إلى الحياة السياسية فقد شارك في الحياة الجمعوية عبر انخراطه في عديد الجمعيات الخيرية كما أسس الهلال الأحمر الجزائري- فرع قسنطينة-..، حول شخصية محمد الصالح بن جلول، يُنظر ناهد إبراهيم دسوقي: **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر(الحركة الوطنية الجزائرية في فترة مابين الحربين ١٩١٨م- ١٩٣٩م)**، منشأة المعارف، ص ص١٩٤- ١٩٥.

(١٠٤) شبوب محمد: **الجزائر في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩م- ١٩٤٥م) دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية**، أطروحة

دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد بن بلة، وهران، ٢٠١٤-٢٠١٥، ص ١١.

(١٠٥) **عبد الكريم الخطابي**: هو محمد بن عبد الكريم الخطابي، لم يرد تاريخ محدد لمولده، فقد أورد البعض تاريخ ميلاده في ١٨٨١م، ورأى البعض الآخر أنه ولد في ١٨٨٢م،١٨٨٣م أو ١٨٨٧م، لكن المتفق عليه أنه ولد في١٨٨٢م، تلقى تعليمه الأولي علي يد والده، حيث تعلم القراءة والكتابة، إلى جانب حفظه للقرآن الكريم، انتقل إلى تطوان لاستكمال النهل من معلميها وشيوخها، ومنها إلى جامع القرويين أين تحصل على الإجازة في العلوم الدينية، ليسافر إلى إسبانيا بعدها ويتحصل على شهادة في الحقوق بعد أن دخل إحدى جامعاتها، توَّلد لديه شعور بوجوب مجابهة الأعداء، ولذلك أعلن الثورة على الإسبان عام ١٩١٩م، ولكن بتحالف الإسبان مع الفرنسيين الذين استطاعوا التغلب على الأمير تحتم عليه الاستسلام، وبذلك نفي إلى مرسيليا ثم إلى جزيرة لارينيون، ليجأ فيما بعد إلى القاهرة ويواصل نشاطه من هناك في إطار تحرير بلدان المغرب سنة١٩٤٧م حتى وفاته هناك، حول شخصية عبد الكريم الخطابي يُنظر كلا من منير البعلبكي: **المرجع السابق**، ص ٢٨٢، وكذلك رشدي الصالح ملحس: **سيرة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي بطل الريف ورئيس جمهوريتها**، المطبعة السلفية، ص ٢٠.

(١٠٦) محفوظ قداش: **المرجع السابق**، ص٢٧٦- ٢٧٧.